بحذف قيد التملم وكلام الش مبني على الصحيح ان صيغة المجهول
فرع صيغة المعلوم اما على القول بانها صيغة اصلية فيحتاج
الي ابدال قولنا اصلي الصيغة بقولنا على طريقة فعل صفة
المراد بها ما يشمل اسم الفاعل واسم التفضيل وامثلة المبالغة
والصفة المشبهة ومن الصفة الجامد المؤول بالمشتق كاسد
بمعني شجاع    او مصدر لعله اراد به ما يشمل اسم
المصدر فالمصدر نحو اعجبني ضرب زيد الامير واسمه نحو
اعجبني عطا المال عمرو واسم الفعل نحو هيهات نجد والظرف
نحو اعندك زيد وشبهه هو الجار والمجرور نحو افي الله شك
وهذا بحسب الظاهر والا ففي الحقيقة العامل
في الفاعل متعلق الظرف وشبهه    احكام اي سبعة بحسب
ما ذكر المص والش لكن من احكامه ما لم يذكراه كوحدته فلا
يتعدد فالفاعل في نحو اختصم زيد وعمرو المجموع اذ هو
المسند اليه فلا تعدد الا في اجزائه لكن لما لم يقبل المجموع
من حيث هو مجموع الاعراب جعل في اجزائه واما قوله
فتلقفها رجل رجل فالاصل فتلقفها الناس رجلا رجلا
اي متناوبين فحذف الفاعل واقيم الحال مقامه    باضافة
المصدر اي بسبب المصدر المضاف او الباء السببية ليجري كلامه على
الاصح من ان العامل المضاف وما ذكره الش من تسمية المجرور
بالمصدر او الحرف الزائد فاعلا هو المشهور وذهب بعضهم الي
ان المجرور بالمصدر او بالحرف الزائد او شبهه لا يسمى فاعلا
اصطلاحا    من او الباء الزائدة نبه مثلها اللام الزائدة نحو
هيهات هيهات لما توعدون    بالا فتت فالباء زائدة وما فاعل

بانيك

بانيك بجملة والانباء تنمي اي تشيع حالية    على محله جري على احد
قولين مبني على عدم اختصاص المحلي بالمبنيات والجمل وابي بعدم
لزوم اجتماع حركتي اعرابه في اخر الكلمة وهذا قول الاكثر
والثاني انه تقديري لا محلي بناء على اختصاص المحلي بهما وايد بقول
الرضي معني كون الكلمة معربة بكذا محلا انها في موضع لو
كان فيه اسم معرب كان اعرابه كذا الا فتقدير به ان المحلي لا
يكون في المعرب كما هنا وفرقهم بين المحلي والتقديري بان
المانع في المحلي قائم بجملة الكلمة وفي التقديري بالحرف الاخير
لقيام المانع هنا بالحرف الاخير ويمكن اجرا كلام الش على هذا
القول بان يراد بالمحلي ما قابل اللفظي    حتى يجوز حينئذ ابتدائية
فالفعل مرفوع بعدها لكن جواز رفع التابع مخصوص بالفاعل
المجرور بالحرف الزائد دون المجرور بالمصدر قاله البعض ثم
فرق بفرق ام احسن منه ان يقال الفرق ضعف الجار في المجرور
الاول لكونه حرفا زائدا او قوته في الثاني لكن في حاشية شيخنا
ان ما اضيف اليه المصدر او اسمه يجوز في تابعه الرفع والجر
ولو كان معرفة اهـ وهذا هو الذي يفصح به المص في باب
المصدر بقوله وجر ما يتبع ما جر ومن راعي في الاتباع المحل فحسن
فانظر من اين اتي للبعض ما قاله    فان كان المعطوف اي على المجرور
بمن وكذا اذا كان المعطوف نكرة والعطف ببل ولكن لانهما بعد
النفي والنهي لاثبات الحكم لما بعدهما نعم ان قصد ببل نقل النفي
لما بعدها كما جوزه المبرد وعبد الوارث جاز الجر فيما يظهر
جر الفاعل بمن بخلاف الباء واللام الزائدتين    كونه عمدة لا يجوز

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)